

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# الوقائع المصرية

جريدة رسمية للحكومة المصرية - عدد غير اعتيادي

(العدد ٢ مكرر) الصادر في يوم الخميس ٢ جمادى الأولى سنة ١٣٧٣ - ٧ يناير سنة ١٩٥٤ (السنة ١٢٥)

”مادة ١٠ - يشترط فيمن يعين عضوا في ”جماعة كبار العلماء“ .

(أولا) ألا تقل سنه عن خمس وأربعين سنة شمسية ولا تزيد على خمس وستين . ويسرى هذا الشرط على أعضاء جماعة كبار العلماء وقت العمل بهذا القانون ويعتبر من جاوز السن المقررة معفى من عمله في الجماعة المذكورة .

(ثانيا) أن يكون أستاذا كرسى من الفئة (١) في إحدى كليات الجامع الأزهر على أن يكون حائزا لشهادة العالمية من درجة أستاذ أو شهادة العالمية مع شهادة التخصص المنشأة بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٢٣، وفي حكم هذا القانون يعتبر الأعضاء السابقون من جماعة كبار العلماء أساتذة ذوى كراسى من الفئة (١)“ .

”مادة ١٦ - تجتمع جماعة كبار العلماء ثلاث مرات في العام على الأقل برئاسة شيخ الجامع الأزهر وتختص الجماعة بما يلي :

(١) وضع لأئحة داخلية للعمل في الهيئة وشروط انعقادها يصدق عليها المجلس الأعلى للأزهر .

(٢) انتخاب ممثلها في المجلس الأعلى للأزهر المنصوص عليهم في المادة ١٧

(٣) تكوين اللجان المنصوص عليها في المادة ٨٥ من بين أعضاء الجماعة لكل كلية للنظر فيما يقدم إليها من رسائل الحاصلين على الشهادة العالية من إحدى الكليات والراغبين في نيل شهادة العالمية من درجة أستاذ .

وتنظم الهيئة بقرار يصدق عليه المجلس الأعلى للأزهر قواعد الحصول على هذه العالمية وموعد تقديم الرسائل والشروط الواجب توافرها في الرسائل التي تقدم لها لهذا الغرض كما تنظم الدراسة السابقة على تقديم الرسالة .

(٤) النظر فيما يقدم إليها من الاقتراحات من أعضائها أو غيرهم بشأن برامج وأنظمة التعليم في الأزهر وإحالة ما تراه صالحا منها إلى المجلس الأعلى للأزهر لدرسه .

قانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٤

بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦

بإعادة تنظيم الجامع الأزهر

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ بإعادة تنظيم الجامع الأزهر والقرائين المعدلة له ؛

وعلى المرسوم الصادر في ٦ مايو سنة ١٩٣٩ بشأن اللائحة الداخلية لجماعة كبار العلماء ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه رئيس مجلس الوزراء وموافقة رأى المجلس المذكور؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يستبدل بالمواد ٩ و ١٥ و ١٦ و ١٧ و ٩٢ من المرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ المشار إليه النصوص الآتية :

”مادة ٩ - يكون بالجامع الأزهر فئة من العلماء تسمى ”جماعة كبار العلماء“ .